مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي

تأليف
شيرا إيفرون، تشارلز فروم، بيل غيلفيلد، شانثي ناتارجي، جيس سوفا
مؤسسة راند

ترجمة
ميرفت سعد الدين مرسي

سلسلة دراسات مترجمة
(١)

الكويت ٢٠٢٠م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي

تأليف
شيرا إيفرون، تشارلز فروم، بيل غيلفيلد، شانثي ناتارجي، جيس سوفا
مؤسسة راند

ترجمة
ميرفت سعد الدين مرسي

سلسلة دراسات مترجمة
(١)

الكويت - ٢٠٢٠م

Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

Food Security in the Gulf Cooperation Council

By

Shira Efron, Charles Fromm, Bill Gelfeld, Shanthi Nataraj and Chase Sova

RAND CORPORATION

Translation

Mervat Saad Eddin Morsi

Series Studies Localized

(1)

Kuwait - 2020

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أُسّس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات مترجمة»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز ـ نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة
ـ تقديم	١٣
ـ ملخص.....	١٥
ـ القسم الأول: نظرة عامة على الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي	١٧
١ـ١ـ مؤشر الغذاء والطاقة والمياه.....	١٩
١ ـ ٢ ـ الاعتماد على الاستيراد.....	٢٥
ـ القسم الثاني: إستراتيجيات الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي	٢٩
٢ ـ ١ ـ إستراتيجيات تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي.....	٣١
٢ـ٢ـ إستراتيجيات الحفاظ على واردات الغذاء.....	٣٤
٢ ـ ٣ـ التعامل مع الاضطرابات.. مقاطعة قطر	٣٧
ـ القسم الثالث: تحليل السيناريو	٤٣
٣ ـ ١ ـ ارتفاع مخاطر انقطاع التوريد	٤٦
٣ ـ ٢ ـ انخفاض مخاطر انقطاع الإمدادات الغذائية.....	٤٨
ـ الخاتمة	٤٩

تقديم:

تتناول هذه الدراسة المترجمة قضية غاية في الأهمية في وقتنا المعاصر، وهي قضية الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد كانت الدراسات التي تبحث في موضوع الأمن القومي للدول في بداية ظهورها تركز على الأمن العسكري، ولكن بعد تطور مفهوم الأمن القومي وتشابك العلاقات الدولية والمصالح المتبادلة في النظام الدولي المعاصر، أصبح مفهوم الأمن القومي أكثر شمولاً واتساعاً ليشمل قضايا ذات أبعاد أخرى غير البعد العسكري، ومن أهمها الأمن الغذائي.

ولا شك في أن افتقار الدول للأمن الغذائي يعتبر من العوامل المؤثرة في استقرار أمنها وبقائها، وقد ظهرت في العلاقات الدولية المعاصرة قضايا مستجدة وتهديدات غير تقليدية للأمن القومي للدول، أسهمت في زيادة أهمية البحث في موضوع الأمن الغذائي، وأهمها الحروب والحصار الاقتصادي والنزاعات الطائفية والإثنية والإرهاب والعنف وتدفق اللاجئين وقضايا البيئة والأوبئة العالمية، وهذه قضايا تعتبر في علم العلاقات الدولية من المسائل العابرة للحدود الوطنية، وتؤثر في الأمن الدولي والأمن القومي للدول.

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من الدول التي تفتقر إلى الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي لاعتبارات كثيرة، وقد أثبتت الأحداث الإقليمية والدولية أهمية توافر الأمن الغذائي للدول لمواجهة الأزمات الطارئة التي يمكن أن تؤثر في استقرارها الداخلي. وتكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية خلال هذه الفترة - بالتحديد - التي اجتاح فيها العالم وباءٌ عامٌّ عُرف بـ «جائحة فيروس كورونا المستجد»، واضطرت معه جميع دول العالم، بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، إلى فرض إجراءات استثنائية، أهمها إغلاق الحدود وفرض حظر التجول، وهي إجراءات كشفت عمق الأزمة التي تعاني منها هذه الدول فيما يتعلق بأمنها الغذائي؛ ما يستوجب معه البحث في جذور هذه المشكلة وأسبابها وتقديم أهم التوصيات والحلول لعلاجها.

مدير المركز

د. فيصل أبوصليب

ملخص:

إن الظروف الطبيعية لدول مجلس التعاون الخليجي: البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة جعلت إنتاجها الغذائي المحلي يمثل تحدياً مستمراً لها. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كانت هذه الدول قادرة – إلى حد كبير – على الاستفادة من مواردها الاقتصادية الكبيرة في مواجهة هذا التحدي من خلال استيراد المواد الغذائية. وبالنظر إلى القوة المالية لهذه الدول، سنجد أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه في مجال الأمن الغذائي لن يكون –على الأرجح – زيادة أسعار المواد الغذائية، بل هو حدوث اضطراب طبيعي أو من صنع الإنسان، يمنع بلداً أو أكثر من الحصول على واردات المواد الغذائية.

في هذا التقرير – الذي أعده فريق من الباحثين من مؤسسة إيمرج ٨٥ ومؤسسة راند – قمنا بتوصيف حالة الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي وتوثيق الإستراتيجيات السائدة التي اتخذتها لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي أو لتسهيل الوصول إلى الواردات الغذائية؛ ومن ثم أخذنا هذه الإستراتيجيات في الاعتبار في سياق سيناريوهين مختلفين: أحدهما ذو احتمالية عالية لتعطيل الاستيراد، والآخر ذو احتمالية منخفضة لمثل هذا الاضطراب. ويشير تحليلنا إلى أنه في ظل وجود مخاطر عالية نتيجة توقف استيراد المواد الغذائية، فإنه باستمرار الاستثمار في مخزونات الطوارئ، وإنشاء مجموعة متنوعة من طرق التجارة والشركاء، والاستثمار في زيادة الزراعة المحلية– ولا سيما تحسين إدارة المياه – يمكن أن يُعزَّز الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، غير أن هذه الدول، وإن كانت ستتمكن – على الأرجح – من تحمل نفقات استيراد المواد الغذائية، مع انخفاض خطر الاضطرابات والاستمرار في تصدير النفط والغاز فإن أسعار الغذاء المرتفعة بشكل مستمر قد ترهق الميزانيات الوطنية، أو تجعل الحصول على الغذاء أمراً صعباً لبعض السكان؛ ومن ثم فإن الأدوات المالية للتحوط ضد مخاطر زيادة الأسعار قد تكون ذات قيمة وأهمية.

القسم الأول

نظرة عامة على الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي

لعل من المناسب – بداية – أن نلقي نظرة عامة على وضع الأمن الغذائي الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي، من ناحية الغذاء والطاقة والأمن المائي واستخدام مؤشر مؤسسة راند للغذاء والطاقة والمياه، ثم ندرس آثار خاصية معينة للأمن الغذائي لدول المجلس، تتمثل في اعتمادها على الأغذية المستوردة.

١ ـ ١ ـ مؤشر الغذاء والطاقة والمياه:

لا يمكن فحص الأمن الغذائي والاطمئنان إلى نتائجه بشكل دقيق دون الرجوع إلى التفاعلات المعقدة بين قطاعات الغذاء والمياه والطاقة.

وقد وصفت العديد من الدراسات الروابط المهمة بين هذه الموارد الثلاثة؛ فعلى سبيل المثال، تستخدم الطاقة في نقل المياه ومعالجتها وتوزيعها، ويتطلب إنتاج الطاقة بدوره كميات كبيرة من المياه، علاوة على ذلك، يؤثر إنتاج الوقود الحيوي على أسواق الغذاء ويتطلب مدخلات المياه، كما يتطلب إنتاج الغذاء الوصول إلى كل من الماء والطاقة في كل خطوة عبر سلسلة القيمة للري والتبريد والمعالجة والنقل.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر مؤسسة راند للغذاء والطاقة والمياه هو مقياس مركب يقيس درجات الدولة من الأغذية والطاقة والمياه في درجة واحدة لقياس الضعف العام في الموارد، ويعد كل قياس، في حد ذاته، نتيجة

مركبة من العوامل الفرعية لتوافر الموارد: توفير السكان للموارد الكافية دعماًلاحتياجاتهم لموارد معينة - وإمكانية الحصول على هذه الموارد - وتوزيع مورد معين عبر المجتمع. وتتضمن درجة المياه مقياساً للقدرة على التكيف، أو قدرة الدولة على توفير الموارد مع مرور الوقت واستجابتها للاضطرابات وحسن تعاملها معها.

ويراوح مؤشر الغذاء والطاقة والمياه بين ٠ , ٠ (أدنى مستوى للأمان) و٠ , ١ (أعلى مستوى للأمان). وتجدر الإشارة إلى أن قيم مؤشر الغذاء والطاقة والمياه يتم حسابها بناءً على إجمالي سكان البلد، وتظهر هذه الحقيقة - بشكل خاص - في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تراوح حصة المغتربين من إجمالي السكان بين ما يقرب من ٣٠٪ في المملكة العربية السعودية وأكثر من ٨٠٪ في كل من قطر والإمارات العربية المتحدة.

ويوضح الجدول (١) كل عامل فرعي بالإضافة إلى المقياس الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، كما يوضح الشكل (١) المؤشرات العامة الإجمالية. ويراوح مؤشر راند للغذاء والطاقة والمياه في دول مجلس التعاون الخليجي بين ٣٩ , ٠ (الكويت) و ٥٤ , ٠ (عمان)؛ أي إنه قريب من منتصف النطاق. وهذه الدرجات ناتجة من مؤشر فرعي متوسط للغذاء، ومؤشر فرعي مرتفع للطاقة، ومؤشر فرعي منخفض للمياه.

الجدول (١)

نتائج مؤشر الغذاء والطاقة والماء لدول مجلس التعاون الخليجي

البلد	نتائج مؤشر الغذاء والطاقة والمياه	مؤشر الغذاء الفرعي	إمكانية الوصول للغذاء	توافر الغذاء	مؤشر الطاقة الفرعي	إمكانية الوصول للطاقة	توافر الطاقة	مؤشر الغذاء للمياه	إمكانية الوصول للمياه	توافر الطاقة	القدرة على التكيف مع الماء
البحرين			٠,٤٥		٠,٩٠	٠,٩٦	٠,٨٤	٠,٢٦	١,٠٠	١,٠٠	٠,٠٢
الكويت	٠,٣٩	٠,٦٤	٠,٤٧	٠,٨٧	٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٨٨	٠,١٠	٠,٩٩	١,٠٠	٠,٠٠
عُمان	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٤٣	٠,٨٣	٠,٨٨	٠,٩٦	٠,٨٠	٠,٣٠	٠,٩٥	٠,٤١	٠,٠٧
قطر			٠,٥٧		٠,٩٢	٠,٩٦	٠,٨٩	٠,١٧	٠,٩٩	١,٠٠	٠,٠١
السعودية	٠,٥١	٠,٦١	٠,٤٢	٠,٨٧	٠,٨٩	٠,٩٦	٠,٨٣	٠,٢٥	٠,٩٨	٠,٩٣	٠,٠٢
الإمارات	٠,٤٥	٠,٧٠	٠,٥٨	٠,٨٥	٠,٩١	٠,٩٦	٠,٨٥	٠,١٤	٠,٩٩	٠,٩٢	٠,٠٠
المتوسط	٠,٤٧	٠,٦٤	٠,٤٩	٠,٨٦	٠,٩٠	٠,٩٦	٠,٨٥	٠,٢٠	٠,٩٨	٠,٨٨	٠,٠٢

المصدر: مؤشر باردي راند للغذاء والطاقة والمياه. تم الحصول على هذه النتائج عام ٢٠١٨.

ملاحظة: المؤشرات الإجمالية غير متاحة لكل من البحرين وقطر؛ نتيجة القيود المفروضة على البيانات فيهما؛ ومن ثم لم يحدد مؤشر توافر الغذاء لهاتين الدولتين.

ويقع المؤشر الفرعي للغذاء بشكل عام في النطاق بين المتوسط والأعلى (٠,٦ إلى ٠,٧). وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي - بشكل عام - بدرجات عالية من توافر الغذاء، الذي يعتمد على الإمدادات الغذائية، ودرجات الوصول إلى الغذاء تأخذ في الاعتبار حصة الإمدادات الغذائية من الأطعمة غير النشوية، بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار، وهي تقع قريبة من منتصف النطاق (٠,٤٢ إلى ٠,٥٨). وليس من المستغرب أن نجد جميع دول مجلس التعاون الخليجي قد حققت درجات عالية من حيث المؤشر الفرعي للطاقة، الذي يعتمد - بشكل كبير - على الحصول على الكهرباء والوقود الحديث.

الشكل (١)
المؤشرات العامة الإجمالية

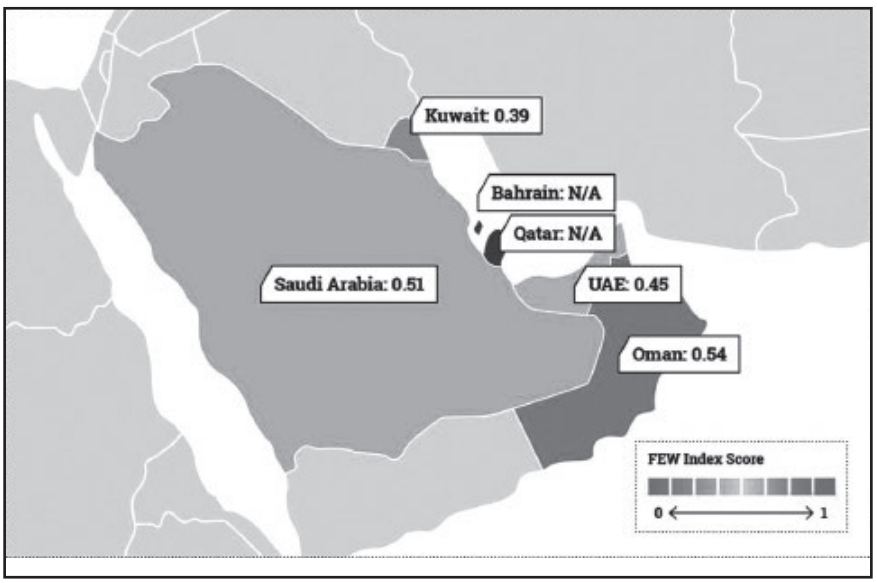

وتعود الدرجات المنخفضة لدول مجلس التعاون الخليجي في المؤشر الفرعي للمياه إلى القدرة على التكيف، ويستوعب هذا الإجراء إجمالي المياه المتجددة المتاحة للفرد، المتوافرة داخلياً، ويعرّف على أنه «مجموع موارد المياه المتجددة الداخلية وموارد المياه (FAO) المتجددة الفعلية الخارجية»، ويستند إلى مقاييس منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة لنصيب كل فرد من إجمالي موارد المياه (الجدول ٢). وقد تفاقمت الأسباب الجغرافية لندرة المياه (على سبيل المثال، انخفاض هطول الأمطار، والتربة الرملية ذات القدرة المحدودة على الاحتفاظ بالمياه) من خلال زيادة استهلاك الفرد من المياه، إلى جانب استمرار النمو السكاني.

وعلى مستوى دول مجلس التعاون، تمتلك الكويت والإمارات العربية المتحدة أدنى موارد للمياه المتجددة وأقل درجات للقدرة على التكيف. وعلى النقيض من ذلك، تتمتع عمان بأعلى كمية للفرد من موارد المياه المتجددة في السنة وأعلى درجات للقدرة على التكيف مع المياه، ويعود ذلك إلى المياه الجوفية العذبة المخزنة في العديد من طبقات الأرض، وكذلك الينابيع الطبيعية التي تستفيد من هطول الأمطار وإعادة التغذية، وبخاصة في المناطق الجبلية.

الجدول (٢)
نصيب الفرد من إجمالي موارد المياه المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠١٥

البلد	نصيب الفرد من إجمالي موارد المياه المتجددة
البحرين	٨٤,٢٤
الكويت	٥,١٤
عُمان	٣١١,٧٠
قطر	٢٥,٩٥
السعودية	٧٦,٠٩
الإمارات	١٦,٣٨
المتوسط الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي	٨٦٥٨

وأمام انخفاض مستويات موارد المياه العذبة فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على التحلية في توفير هذه المياه لسكانها. وفي حين تختلف التقديرات بين الدراسات، فإن تحلية المياه توفر غالبية المياه الصالحة للشرب (أكثر من ٧٠٪) ونسبة كبيرة من إجمالي استخدام المياه، بما في ذلك الصناعة والري ومياه الشرب البلدية، وغيرها من الاستخدامات. ويشير الاستخدام الواسع النطاق لتحلية المياه إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها قدرة عالية – على مستوى العالم – في إمكانية الوصول إلى المياه وتوافرها، وهذه تقاس بمدى استخدام المياه البلدية والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي المحسنة.

وتبرز سلطنة عمان باعتبارها الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي تصل فيها درجة توافر المياه إلى أقل من ٠,٩ ، عند ٠,٤١ ؛ وذلك لأن نشاط التحلية فيها غاية في المحدودية، وجدير بالذكر أنها تخطط لزيادة طاقة تحلية المياه بنسبة ٦٦٪؛ (من ١٨٦ مليون جالون إلى ٣١٠ ملايين جالون يومياً)؛ تلبية للطلب المتوقع للأسرة في المستقبل القريب، ودرجاتها على النقيض من درجات دول مجلس التعاون الخليجي العالية بشكل عام في إمكانية الحصول على المياه وتوافرها. وإذا كانت الدرجات المنخفضة للقدرة على التكيف مع المياه تشير إلى أن هناك خللاً في القدرة على التحلية في المستقبل، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لديها القليل من موارد المياه العذبة المحلية التي يمكن استخدامها كبديل.

وتشير الدرجات العالية لإمكانية الحصول على المياه وتوافرها أيضاً إلى الروابط الوثيقة بين الطاقة والمياه؛ فعلى الرغم من انخفاض مستويات المياه العذبة المتجددة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على توفير مياه الشرب

من خلال الاعتماد على موارد الطاقة لتحلية المياه، وغالباً ما تكون محطات الكهرباء والمياه في الموقع نفسه للتحلية؛ بحيث يمكن استخدام الحرارة الزائدة من إنتاج الطاقة لتغذية عملية تحلية المياه. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن تحلية المياه ربما لا تزال تستحوذ على نصيب الأسد من استخدام الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي (بحد أدنى ٤٪-١٢٪)، ويقدر بعضهم أن الانتقال من استخراج المياه الجوفية إلى تحلية المياه سيتطلب - بحلول عام ٢٠٥٠ - كهرباء أكثر بنسبة ٤٠٪مقارنة بخط الأساس لعام ٢٠١٠.

١ـ٢ـ الاعتماد على الاستيراد:

إن أحد المكونات الرئيسية للأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي - وهو ما لم يتم مناقشته كاملاً في مؤشر الغذاء والطاقة والمياه - يتمثل في اعتمادها على الحبوب المستوردة. ووفقاً لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كانت نسبة الاعتماد على واردات الحبوب (نسبة الحبوب المستوردة إلى الحبوب المستهلكة محلياً) أكثر من ٩٠٪ في عمان، وأكثر من ٩٥٪ في كل من الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. ونظراً لأوضاعها المالية القوية، كانت دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط أقل عرضة لمخاطر الأسعار (أي خطر عدم توافر الغذاء نتيجة الاستيراد؛ إذ قد لا تتمكن الدولة المستوردة من شراء ما يكفي لسكانها) من مستوردي الأغذية الآخرين.

ومع ذلك، فإن اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على صادرات النفط يعرضها لمخاطر جديدة؛ ففي عام ٢٠١٣ - قبل انخفاض سعر النفط بحدة - شكلت صادرات دول المجلس من الوقود نسبة تراوح بين ٥٠٪ و٩٥٪ من صادرات السلع، (راوحت بين ٥٢٪ الإمارات و٩٤٪ في الكويت) بين عامي

٢٠١٢ و٢٠١٥، وقد شكل النفط نسبة راوحت بين ٥٠٪ و٩٠٪ من الإيرادات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، وكان سعر النفط سجل انخفاضاً حاداً في عام ٢٠١٤ وظل منخفضاً نسبياً منذ ذلك الحين، وخلال هذه المدة، ضعفت أوضاع الحساب الجاري لدول المجلس بشكل كبير؛ حيث سجلت كل من عمان وقطر والمملكة العربية السعودية عجزاً في الحساب الجاري في عام ٢٠١٦، وقد يجعل التدهور المالي من الصعب استخدام دعم الغذاء كإستراتيجية للتكيف خلال الارتفاع المستقبلي في أسعار المواد الغذائية.

ويمكن تخفيف القلق الناجم عن ذلك من خلال عاملين:

أولاً- ترجمة انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض تكاليف النقل والأسمدة؛ الأمر الذي يمكن أن يخفض تكلفة إنتاج الغذاء إلى حد ما، ومن ثم يؤدي إلى انخفاض أسعار الاستيراد أو انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي. ويشير انخفاض أسعار النفط أيضاً إلى انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الطاقة لتحلية المياه؛ مما يمكن أن يقلل من تكلفة المدخلات الرئيسية (أي الماء) لإنتاج الغذاء المحلي.

ثانياً- على المدى الطويل، إذا نجحت جهود دول المجلس في إعادة هيكلة اقتصاداتها وتنويعها بعيداً عن النفط والغاز الطبيعي، فقد تخفف من المخاطر المالية التي يشكلها انخفاض أسعار الطاقة.

ومن المحتمل أن تكون مخاطر عدم توافر الغذاء أكثر أهمية للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي مخاطر تنشأ عندما تكون الدولة المعتمدة على الاستيراد غير قادرة على الحصول على الغذاء، حتى لو كان لديها أموال كافية لشرائه، وهناك عدد من العوامل الدولية والمحلية التي قد تتسبب في هذه المخاطر، بما في ذلك الجفاف والكوارث الأخرى

في الـدول المنتجـة، وقيـود التصديـر؛ مثـل تلك التـي فرضهـا عدد مـن منتجي الأغذيـة في ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، والكـوارث الطبيعيـة أو البنيـة التحتيـة الضعيفـة التـي تعـوق نقـل المحاصيـل، والعوامـل السياسـية؛ مثـل الحـرب أو الـصراع المحـلي أو الحصـار.

ولعـل أحـد العوامـل البارزة التي تسـهم – بشـكل خـاص – في مخاطر عدم توافـر الأغذيـة في دول مجلـس التعـاون الخليجـي هـو حقيقـة أن الكثـير مـن الحبـوب المسـتوردة تمـر عـبر واحـد - عـلى الأقل – مـن المعابـر البحرية السـتة، أو «التقاطعـات المهمـة عـلى طـرق النقـل الـبري التـي تمـر مـن خلالهـا أحجام اسـتثنائية مـن التجارة».

ويوضـح الشـكل (٢) حصـة القمـح التـي اسـتوردتها دول مجلـس التعـاون الخليجـي عـبر جميـع المضايـق في عـام ٢٠١٥.

الشكل ٢: حصة واردات القمح لدول مجلس التعاون الخليجي عبر الممرات البحرية المختارة، ٢٠١٥.

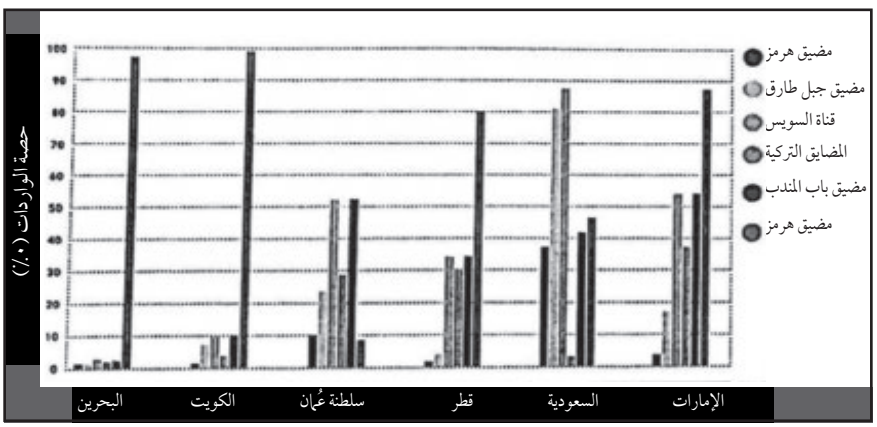

ويعبر نحو ٨٠٪ أو أكثر من واردات القمح إلى خمس من دول مجلس التعاون الخليجي من خلال نقطة واحدة على الأقل من النقاط الست المشار إليها؛ ومن ثم فإن احتمال توافر الخطر قائم، وإن اختلف مستواه من بلد خليجي إلى آخر،وتعد عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من الدول الأقل احتمالاً للتعرض لخطر حدوث اضطراب في توافر الغذاء نتيجة منشأ طبيعي، أو من صنع الإنسان في معابر المرور من البحرين والكويت وقطر.

وفي عام ٢٠١٥، جاءت واردات عمان من القمح - بشكل رئيسي - من روسيا وألمانيا وأستراليا وكندا، وقد مر أكثر من نصف هذه الواردات عبر قناة السويس ومضيق باب المندب؛ فإذا ما تعطلت إحدى نقطتي العبور هاتين أو كلتيهما، فلن يكون الطريق البحري للوصول إلى أوربا مباشرة متاحاً؛ لكن هناك طرقاً بحرية بديلة للوصول إلى موانئ عمان في بحر العرب وخليج عمان، ويمكن لها أيضاً استيراد المزيد من الحبوب من آسيا.

وعلى عكس عمان، ليس لدى المملكة العربية السعودية وصول مباشر إلى بحر العرب؛ ففي عام ٢٠١٥ جاءت معظم وارداتها من القمح من أوروبا، ومرت عبر مضيق جبل طارق وقناة السويس، كما جاء جزء كبير منها عبر مضيق باب المندب ومضيق هرمز، ومع إمكانية الوصول إلى كل من البحر الأحمر والخليج العربي، ستحتفظ المملكة العربية السعودية بطريق استيراد بحري ما لم تتعطل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز في وقت واحد.

وفي الوقت نفسه، تقع معظم الموانئ في الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي، وفي عام ٢٠١٥ مر ما يقرب من ٩٠٪ من وارداتها من

القمح عبر مضيق هرمز، ومع ذلك، تمتلك الإمارات موانئ تواجه خليج عمان، وقد بنت مؤخراًصوامع غلال في ميناء الفجيرة.

وتعتبر كل من البحرين والكويت وقطر من أكثر دول مجلس التعاون الخليجي عرضة لاضطراب الممرات البحرية؛ إذ يمر نحو ٨٠٪ من واردات قطر من القمح وجميع واردات البحرين والكويت عبر مضيق هرمز، ولا توجد طرق بحرية بديلة من بحر العرب إلى الخليج العربي.

ولكن لا ينبغي استبعاد إمكانية استعمال الطرق غير البحرية في حالة حدوث اضطراب في مضيق هرمز؛ إذ لايزال بإمكان هذه الدول الثلاث استيراد المواد الغذائية عبر الطريق البحري من عدد قليل من البلدان على طول الخليج العربي، أو جلب المواد الغذائية عن طريق البر أو الجو.

في القسم التالي – بعد مناقشة الإستراتيجيات التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة تحديات الأمن الغذائي المستمرة أو التخفيف منها – ندرس كيفية معالجة دولة قطر لتعطيل أحد طرق استيرادها للمواد الغذائية الرئيسية.

القسم الثاني

إستراتيجيات الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي

اعتمدت دول مجلس التعاون الخليجي ـ حتى الآن ـ مجموعة من الإستراتيجيات في محاولة لضمان الأمن الغذائي. وسنتناول فيما يلي عدداً من هذه الإستراتيجيات، التي يمكن جمعها في فئتين واسعتين، هما: زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، والتسهيل والتحوط ضد الاضطرابات في الواردات.

ثم ندرس الإستراتيجيات التي استخدمتها قطر لمعالجة الاضطراب المفاجئ في وارداتها الغذائية.

٢ـ١ـ إستراتيجيات تشجيع الإنتاج الزراعي المحلي:

هي مجموعة من الإستراتيجيات تهدف إلى تشجيع مراكز الإنتاج الزراعي المحلي حول إدارة المياه. والأهم من ذلك، أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تتطور قدرتها على تحلية المياه. وعلى الرغم من أن تحلية المياه تظل وسيلة مكلفة لإنتاج المياه العذبة، فإن هذه الدول يمكنها استيعاب التكلفة بسهولة أكبر من غيرها من الدول؛ مما يجعلها أقل ضغطاً لإيجاد بدائل.

وإذا انخفض سعر النفط، فستصبح صادرات دول مجلس التعاون الخليجي أقل قيمة؛ ومن ثم سيقلل هذا من تكلفة الفرصة البديلة لاستخدام الطاقة في إنتاج المياه.

مشكلات محتملة للاعتماد على تحلية المياه:

يشير انخفاض درجات مؤشر الغذاء والطاقة والمياه في دول مجلس التعاون الخليجي، المتعلقة بالقدرة على التكيف مع المياه إلى أنه سيكون من الصعب العثور على مصادر بديلة لمياه الشرب في حالة حدوث اضطرابات كبيرة، ويعد خطر التلوث – من خلال انسكاب النفط أو التسرب النووي في الخليج العربي – أحد المخاوف الناجمة عن ذلك، وقداقترح بعض العلماء إنشاء هيئة تخطيط خاصة بدول مجلس التعاون الخليجي لتنسيق البناء المستقبلي للمنشآت النووية وتحلية المياه ومواقع الحفر البحرية؛ لضمان الفصل الجغرافي الملائم؛ ومن ثم التخفيف من خطر التلوث.

وللتخفيف من خطر الاضطراب في تحلية المياه، أنشأت دولة الإمارات أكبر احتياطي من المياه المحلاة في العالم، وتقع طبقة المياه الجوفية الاصطناعية تحت صحراء ليوا ١٠٠، وتحتوي على ما يقرب من ٢٦ مليار لتر من المياه، ويمكن أن توفر نحو مليون لتر من المياه يومياً. ويعد هذا بمثابة احتياطي طارئ لاستبدال إمدادات مياه الشرب لفترة قصيرة، غير أنه من غير المرجح أن يحل محل إجمالي كمية المياه المحلاة المستخدمة في الصناعة والزراعة. وبالمثل، أعادت قطر شحن طبقات المياه الجوفية المستنفدة بالمياه المعالجة.

كما تعمد العديد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة إمداداتها من المياه باستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في ريّ أنواع معينة من المحاصيل. وفي حين تعيد الكويت والمملكة العربية السعودية استخدام نحو ٥٠٪ من إجمالي مياه الصرف الصحي، فإن البحرين وقطر تعيدان استخدام نحو ١٠٪ – ١٥٪ فقط. ويمثل الإدراك العام والشعور بالإحراج عقبة كبيرة أمام التوسع في استخدام هذه الإستراتيجية.

وبالتزامن مع زيادة إمدادات المياه من خلال تحلية المياه وإعادة استخدامها، بذلت دول مجلس التعاون الخليجي جهوداً كبيرة لتحسين إدارة المياه الجوفية؛فمنذ ٢٠ عاماً، أصبحت السعودية مكتفية ذاتياً في مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية، بما في ذلك القمح والتمر والبيض وبعض منتجات الخضراوات ومنتجات الألبان، واعتمدت - في الغالب - على ما يعرف باسم «الخزان الأحفوري»، أو احتياطيات المياه العذبة تحت الأرض التي لا تستمد مصدرها من هطول الأمطار؛ ومن ثمّ فهي عرضة - بشكل خاص - للإفراط في الاستخراج.

وفي محاولة للحفاظ على موارد المياه، قامت المملكة بالتخلص التدريجي من إنتاج القمح، وهي تتطلع إلى إنهاء إنتاج الأعلاف الخضراء بحلول عام ٢٠١٩. علاوة على ذلك، أشارت المملكة إلى نيتها تحسين استدامة استخراج المياه الجوفية من خلال التوقيع على اتفاقية ضخ المياه الجوفية في طبقة ديسي للمياه الجوفية لعام ٢٠١٥ مع الأردن، وهو إجراء يهدف إلى تجنب النزاعات حول المياه الجوفية العابرة للحدود، وحل ما يمكن أن ينجم عنها من إشكالات.

كما كان هناك بعض التحرك نحو كبح الطلب المتزايد على المياه من خلال زيادة أسعارها؛ حيث رفعت دبي وأبو ظبي سعر الكهرباء والمياه لكل من المستخدمين في قطاع الصناعة والحكومة والمغتربين، وبدأت بفرض رسوم على المواطنين الإماراتيين أيضاً، وإن كان ذلك بأسعار أقل من الوافدين.

وتسعى العديد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحسين إمكانات الزراعة المحلية من خلال اعتماد أصناف المحاصيل البديلة؛ فقد قام معهد الكويت للأبحاث العلمية والمركز الدولي للزراعة الملحية في دبي ببحث

متقدم، تمثل في تطوير أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف والملوحة، وأظهرت التجارب الميدانية في الإمارات العربية المتحدة «للأنواع غير الأصلية التي تتحمل الملوحة والجفاف - مثل الخردل والكينوا وساليكوران والغوار والقطيفة والسبانخ النيوزيلندي»- نتائج واعدة.

وفي كثير من الحالات اقترنت الأصناف المحسنة بإستراتيجيات إدارة جديدة؛ مثل التعديلات واستخدام الأشجار كحواجز لصد الرياح؛ منعاً لمزيد من تآكل التربة الرملية.

وبالتعاون مع شريك صيني، تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً لأجل«استصلاح التربة» في صحراء العين. وسيختبر هذا الجهد العديد من أنواع الأعشاب والأشجار جنباً إلى جنب مع مصادر المياه المتنوعة (بما في ذلك المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي المعالجة) لإمكانية استصلاحها. ومع ذلك لم يتم حتى الآن سوى استثمار محدود لمكافحة التصحر من خلال زيادة إدارة الغابات والأراضي، كما يتم التوسع في إنشاء الصوب الزراعية لإنتاج الخضراوات في دول مجلس التعاون الخليجي في محاولة للحد من تقلبات أسعارهاوتحسين الوصول إلى المنتجات في غير موسم زراعتها، وتقوم بعض دول المجلس بتجربة الزراعة الرأسية؛ حيث تزرع النباتات في طبقات مكدسة، وفي هذا النطاق افتتحت أول عملية زراعة رأسية تجارية داخلية في دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً في دبي، وتستثمر الإمارات العربية المتحدة أيضاً -بشكل كبير - في إنشاء الصوب الزراعية لإنتاج الخضراوات، وتشير الأعمال الحديثة إلى وجود إمكانات كبيرة لزيادة تصميمات الصوب العمودية.

٢ـ٢ـ إستراتيجيات الحفاظ على واردات الغذاء:

على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني المحلي، لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد - بشكل كبير - على الواردات الغذائية. وهناك حالات معينة لم يتضح إذا ما كان الإنتاج المحلي من صناعة الألبان المتنامية في المملكة العربية السعودية - على سبيل المثال - قد قلل من اعتماد الدولة على الواردات في تأمين الغذاء؛ حيث يجب استيراد علف للحيوانات؛ ومن ثمّ، فإن إستراتيجيات الحفاظ على إمدادات الأغذية المستوردة تظل مهمة بالنسبة لدول المجلس، ونعرض هنا للإستراتيجيات الرئيسية التي استخدمتها هذه الدول، وهي: التخزين، الاستثمار في الشركات المنتجة للغذاء، استثمار الأراضي في الدول الأخرى. وربما تكون الإستراتيجية الأكثر وضوحاً، ويمكن أن تخفف من مخاطر عدم توافر الغذاء، هي الاحتفاظ بمخزونات حكومية كبيرة من الحبوب الأساسية، غير أن التخزين يعدّ مكلفاً نتيجة مخاطر التلف والحاجة إلى تدوير المخزون بشكل دوري، وقد يقلل أيضاً من دوافع القطاع الخاص للمشاركة في سوق الحبوب، ويمكن التخفيف من هذا الخطر إذا كان بإمكان الحكومة الالتزام بشكل موثوق به بيع الحبوب بالسعر نفسه للواردات أو عند إعادة تصدير الحبوب بدلاً من بيعها محلياً.

ونظراً للصعوبات التي تواجه الإنتاج المحلي، من المرجح أن يظل التخزين إستراتيجية مهمة لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد أعلنت عمان، على سبيل المثال، مؤخراً عن خطط لتطوير محطة زراعية بالجملة، بسعة تخزينية تبلغ ٦٠,٠٠٠ طن من احتياطيات الحبوب، مصممة لتكون بمثابة مركز تجاري للمنطقة وتخزين الحبوب للبلاد.

وهناك إستراتيجية يمكن بها تجنب أو تقليص بعض التكلفة المادية للتخزين؛ مثل التلف، وهي إستراتيجية تتمثل في استخدام نهج «المخزون الافتراضي»، وتعتمد على مجموعة متنوعة من الأدوات والاستثمارات المالية، إحدى هذه الأدوات عقود الخيارات، التي تتيح للمشتري شراء كمية معينة من الحبوب بسعر معين خلال فترة معينة، وقد اقترح محللون - بدلاً من الشراء - أن تقيم البلدان المعتمدة على الاستيراد علاقات طويلة الأمد مع المنتجين في البلدان الأخرى، والواقع أن مثل هذه العقود قد تساعد أيضا في التخفيف من مخاطر ارتفاع الأسعار. لكن، مع ذلك، تبقى هذه الإستراتيجيات أقل احتمالية للتخفيف من مخاطر عدم توفر الغذاء، ومن ذلك - على سبيل المثال - أنه في حالة انقطاع طرق التوريد، من غير المحتمل أن تكون عقود الخيارات مفيدة؛ ولن تكون العلاقات طويلة الأمد مع المنتجين مفيدة أيضاً إلا إذا كانوا من المنتجين الذين لا يزال التداول معهم صالحاً مادياً واقتصادياً.

وهناك إستراتيجية الاستثمار المباشر في الشركات المنتجة، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ شركة الظاهرة القابضة الإماراتية مع منتجين في صربيا والهند، وقد قامت الإمارات بتأمين الاحتياجات الغذائية من خلال شركات توريد السلع الزراعية، مثل هاخان أجرو، التي يقع مقرها الرئيسي في دبي، ومن خلال اتفاقيات البنية التحتية الإستراتيجية، مثل مجموعة الأغذية الصناعية الصينية الإماراتية في حديقة دبي للأغذية. وسيضم المجمع المخطط «٣٠ مصنعاً للطعام، بما في ذلك شركتا تموين صينيتان ومصنعان متقدمان لتصنيع مواد تغليف المواد الغذائية».

وبالمضي قدماً، اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد على الاستيراد إستراتيجيةالمحاصيل المنتجة من خلال شراء أو تأجير الأراضي

الزراعية في الخارج؛ بهدف تصدير بعضها - على الأقل - إلى بلد الأراضي المشتراة. ووفقاً للتقديرات الأخيرة، فإن ما بين ٠,٧٪ و١,٧٥٪ من الأراضي الزراعية في جميع أنحاء العالم تنطبق عليها مثل هذه الاتفاقيات. وعلى مدى العقد الماضي، نفذت دول مجلس التعاون الخليجي استثمارات كبيرة في إنتاج الأرض مقابل الغذاء في القارة الإفريقية، ونشطت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية - بشكل خاص - في الوصول إلى الأراضي الزراعية في البلدان الأخرى.

و تُظهر حيازات الأراضي في البلدان الأخرى هذه تحولاً مثيراً للاهتمام في حساب الأمن الغذائي لبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وقد تكون الاعتبارات سياسية في بعض الأحيان، كما هو الحال في السودان؛ حيث استثمرت المملكة العربية السعودية، بعد التقارب الأخير، في زراعة نحو ١٠٠ مليون فدان من الأراضي الزراعية، وفي حالات أخرى، يتم الحصول على حيازات الأراضي في الدول الأخرى استجابة لتغيرات السياسة المحلية، ومن ذلك - على سبيل المثال - اشترت شركة المراعي السعودية للأغذية العامة والخاصة ١٤٠٠٠ فدان في كاليفورنيا وأريزونا قبل عدة سنوات لزراعة الأعلاف الخضراء للماشية؛ لأنه تم التخلص تدريجياً من إنتاجها في البلاد نتيجة ارتفاع متطلبات المياه للزراعة.

وهذا النوع من الترتيبات يأتي بمخاطر مختلفة؛ إذ إن العديد من صفقات الأراضي كانت في أجزاء من إفريقيا التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن الغذائي،ومن وجهة نظر البلد المالك للأراضي، يمكن أن يؤدي تصدير المحاصيل إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والفقر الحاليين، وقد يتسبب في اضطرابات سياسية. ومن وجهة نظر البلد الحائز على الأراضي، لا توجد مخاطر

متأصلة في الزراعة فقط، ولا سيما في البلدان المضيفة التي تفتقر إلى بنية تحتية جيدة، كما هو الحال في إثيوبيا حيث واجه المستثمرون صعوبة في نقل الآلات الزراعية والعمالة الماهرة إلى أبعد المناطق في البلد الحبيسة التي لا تمتلك أي منافذ ساحلية، بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر يتمثل في أن يتراجع البلد المضيف عن العقد أو يقيد الصادرات؛ فالحكومة الإثيوبية، على سبيل المثال، «ألغت سبعة عقود إيجار بعد فشل المستثمرين في الوفاء بوعودهم»،وهناك تحديات حتى في البلدان التي لا تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛ ومن ذلك -على سبيل المثال -تعد أراضي كاليفورنيا التي اشترتها المملكة العربية السعودية جزءاً من منطقة لها حقوق عليا في مياه نهر كولورادو، وقد أثار بعض أصحاب المصلحة المحليين مخاوف من أن هذه الحقوق ستسمح لشركة المراعي بزراعة المحاصيل التي تحتاج إلى قدر كبير من الماء هناك في ظل مرور كاليفورنيا بفترات جفاف دورية.

٢-٣- التعامل مع الاضطرابات .. مقاطعة قطر:

تم تنفيذ الإستراتيجيات الموضحة سابقاً بشكل عام استجابة للأنماط طويلة الأجل للمناخ والطاقة وتوافر المياه والاستهلاك. وعلى النقيض من ذلك، فإن المقاطعة الأخيرة لقطر من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، يوفر دراسة حالة توضح كيف تعاملت إحدى دول مجلس التعاون الخليجي مع انقطاع مفاجئ لإمداداتها الغذائية التقليدية.

قبل المقاطعة كانت قطر تستورد نحو ٢٥٪ من إجمالي قيمة المنتجات الزراعية و٦٠٪ من منتجات الألبان من السعودية والإمارات، ويمر نحو ٨٠٪ من واردات قطر الغذائية عبر الدول المجاورة، و ٤٠٪ عبر الحدود

البرية مع المملكة العربية السعودية. في يونيو ٢٠١٧ قطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر العلاقات الدبلوماسية مع قطر، مشيرة إلى الدعم القطري للجماعات الإرهابية والعلاقات الوثيقة مع إيران، وغيرها من الأسباب الأخرى.

أغلقت المملكة العربية السعودية حدودها البرية مع قطر، كما قيدت الدول الأربع وصول قطر إلى مجالهم الجوي. وعلى الرغم من أن قطر فقدت القدرة على الوصول إلى حدودها البرية الوحيدة، فإنها احتفظت بالوصول إلى مضيق هرمز.

فرضت الإمارات العربية المتحدة قيوداً على موانيها أمام جميع السفن التي تصل إلى قطر أو تغادرها عبر مضيق هرمز، لكنها سمحت لاحقاً للسفن بالتزود بالوقود في ميناء الفجيرة مادامت ليست مملوكة لقطر أو لاترفع العلم القطري، وبالمثل مُنعت قطر أيضاً من استخدام الموانئ على طول قناة السويس، لكنها احتفظت بالوصول إلى القناة نفسها.

استخدمت قطر مجموعة من الإستراتيجيات للتعامل مع المقاطعة وضمان أمنها الغذائي؛ إذ إنه في أعقاب المقاطعة مباشرة، أشارت الحكومة القطرية إلى أن لديها احتياطيات غذائية إستراتيجية كافية لتوفير المواد الغذائية الأساسية لمدة ١٠ أشهر. ومع ذلك، جلبت قطر أيضاً بضائع من تركيا وإيران ودول أخرى غير مشتركة في المقاطعة.

وعلى المدى الطويل واصلت قطر اتباع إستراتيجية التحول نحو مجموعة مختلفة من الشركاء التجاريين، وعلى وجه الخصوص إيران وعمان وتركيا وباكستان. وعلى الرغم من أن الحدود البرية الوحيدة لقطر هي مع المملكة العربية السعودية، فقد استكشفت قطر وتركيا أيضاً طرقاً لتحسين مسار بري لنقل البضائع براً من

تركيا إلى إيران، ثم عن طريق البحر عبر الخليج العربي إلى قطر. وتقوم قطر أيضاً بتحديث موانئها للتحضير لشحن إضافي، ويوضح الشكل (٣) أن واردات المواد الغذائية انخفضت بشكل طفيف في الربع الثاني من عام ٢٠١٧، عندما تم الإعلان عن المقاطعة لأول مرة، لكنها ما لبثت أن ارتفعت لاحقاً، وأن واردات المواد الغذائية وكذلك إجمالي واردات البضائع كانت في الربع الرابع من عام ٢٠١٧ أعلى بكثير مما كانت عليه في الربع الرابع من عام ٢٠١٦.

الشكل (٣):
إجمالي الواردات السلعية والواردات الغذائية لدولة قطر ٢٠١٦-٢٠١٨.

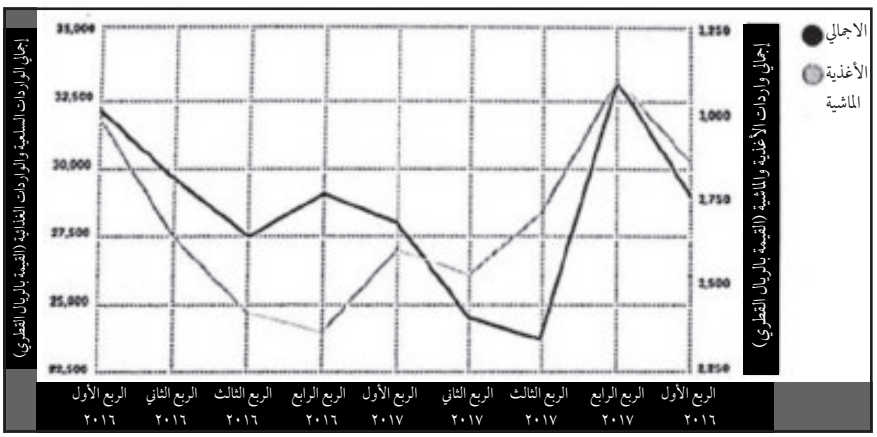

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر ٢٠١٨.

ويوضح الشكل (٤) الميزان التجاري للبضائع بين قطر وكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من الربع الأول لعام ٢٠١٧ إلى الربع الأول من عام ٢٠١٨.

والربع الأول من عام ٢٠١٧، يعكس العجز التجاري السلعي لقطر بعد إيقاف المملكة العربية السعودية صادراتها إليها، لكن ما لبث أن أغلق

هـذا العجز التجـاري بسرعـة؛ حيث بدأت قطر الاستيراد مـن شركاء آخرين، مـن بينهـم عـمان، كـما يتضح من زيـادة العجـز التجاري مع عمان خـلال أواخر عـام ٢٠١٧ وأوائـل عـام ٢٠١٨. وانخفـض الفائـض التجـاري القطـري مـع الإمـارات لكنـه ظـل إيجابياً، وهـو ما سنناقشـه لاحقاً، ويرجع ذلـك – إلى حد كبـير – إلى اسـتمرار صـادرات الغـاز مـن قطر إلى الإمـارات العربيـة المتحدة.

الشكل (٤):

الميزان التجاري بين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ٢٠١٧-٢٠١٨.

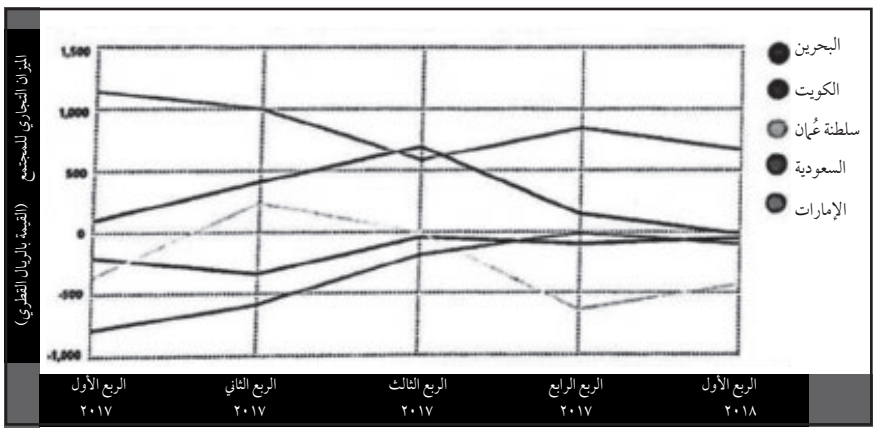

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر ٢٠١٨.

وقـد ركـزت إسـتراتيجيات قطـر الفوريـة في التعامـل مـع المقاطعـة عـلى الاسـتعاضة بـشركاء تجاريـين جـدد وطـرق جديدة،وتتخـذ الدولـة أيضـاً خطـوات لزيـادة الإنتـاج الغذائي المحلي؛ إذ تشـير التقارير الإخباريـة المحلية إلى وجـود جهـود جاريـة لتكييـف إنتاج الخـضراوات مع منـاخ قطر وزيـادة الإنتاج الحيـواني المحلي. ولعـل السـبب الرئيـسي وراء تمكـن قطـر مـن تجـاوز المقاطعـة هـو اسـتمرارها في تصديـر الغـاز الطبيعي. بالإضافـة إلى ذلـك، لا يـزال مضيق هرمـز مفتوحـاً؛ ممـا يسـمح بالشـحن عـن طريـق البحـر، وعـلى الرغـم مـن أن

الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول المشاركة في المقاطعة، فإن قطر تواصل تصدير الغاز الطبيعي إليها عبر خط أنابيب دولفين، ويعكس الشكل (٤)استمرار الفائض التجاري القطري للصادرات مع الإمارات؛ ومن ثم تمكنت قطر من الحفاظ على وضعها المالي بل تحسينه، خاصة بالنظر إلى الارتفاع الأخير في أسعار النفط والغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من أن آثار المقاطعة بعيدة المدى لا تزال قائمة، فإن إستراتيجيات قطر تبدو ناجحة حتى الآن. وإذا كانت أسعار المواد الغذائية قد ارتفعت في بداية المقاطعة فإنها ما لبثت أن استقرت بحلول خريف ٢٠١٧. وبحلول صيف عام ٢٠١٨ انخفضت تقريباً إلى مستويات ما قبل المقاطعة (الشكل٥). كما ظل التضخم العام منخفضاً أيضاً، ونما الاقتصاد القطري بنسبة ١ , ٢٪ في ٢٠١٧، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٦ , ٢٪ في ٢٠١٨.

الشكل (٥):
الرقم القياسي لأسعار الأغذية والمشروبات في قطر ٢٠١٧-٢٠١٨.

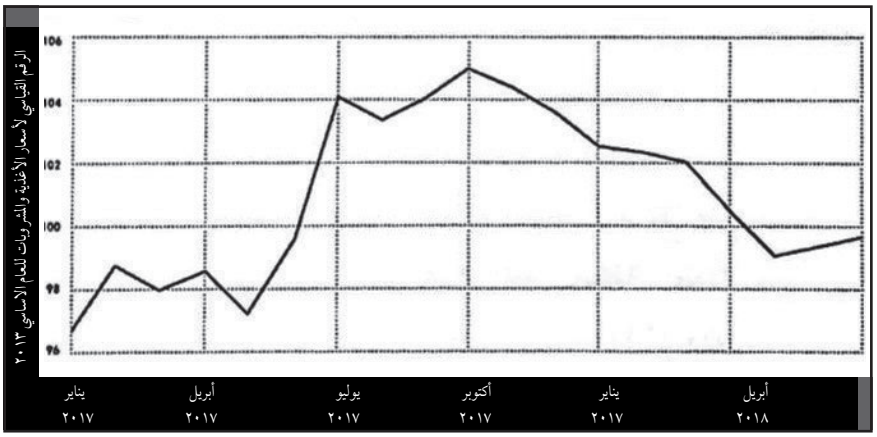

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر ٢٠١٨.

القسم الثالث

تحليل السيناريو

توضح المقاطعة المفروضة على قطر أن الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي لن يعتمد على سياسات الدول وبرامجها فقط، ولكن على كيفية تطور مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية أيضاً. ويعد التخطيط القائم على السيناريو وسيلة مفيدة لدراسة كيفية جعل الإستراتيجيات قوية وفاعلة، وتسمح السيناريوهات لواضعي السياسات والمحللين باختبار الافتراضات حول المستقبل، التي قد يكون لديهم ميل إلى تأييدها.

في عام ٢٠١٧ أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي أربعة «سيناريوهات مستقبلية» محتملة، لها آثار مختلفة على كل من منتجي الأغذية العالميين والمستهلكين في عام ٢٠٣٠. وقد تم بناء هذه السيناريوهات على محورين رئيسيين، هما: الاتصال بالسوق واتجاهات الطلب. وبالنظر إلى الوضع الفريد لدول مجلس التعاون الخليجي - التي تتمتع بوضع مالي قوي وتعتمد بشكل كبير على الاستيراد - فإن درجة الأمن الغذائي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوصولها الفعلي إلى واردات الحبوب، بدلاً من قدرتها على دفع أسعار أعلى مقابل الواردات.

ومن ثمّ نستكشف نسخة معدلة من سيناريوهات المنتدى الاقتصادي العالمي، مع التركيز على مسألة الاتصال بالسوق والوصول إليه، وهناك سيناريوهان، هما: (١) سيناريو تواجه فيه دول مجلس التعاون الخليجي خطراً

كبيراً من حدوث اضطراب مادي في إمداداتها الغذائية المستوردة. (٢) سيناريو تواجه فيه القليل من خطر الاضطراب المادي، وفي كلا السيناريوهين، نفترض أن البلدان تواصل تصدير النفط والغاز؛ ومن ثمّ ستظل ثرية نسبياً، ثم ننظر في أي من إستراتيجيات الأمن الغذائي للبلدان قد تكون أكثر أو أقل فائدة في كل سيناريو.

٣ـ١ـ ارتفاع مخاطر انقطاع التوريد:

قد ترى دول مجلس التعاون الخليجي أنه من الأهمية بمكان التركيز على ثلاث مجموعات مختلفة من الإستراتيجيات لمواجهة أي احتمال كبير لتعطيل عمليات الاستيراد، وهذه المجموعات هي: الأولى زيادة المخزونات المادية؛ إذ إنه في حالة حدوث اضطرابات، من المرجح أن تكون المخزونات المادية من الغذاء والماء، التي تقع بالقرب من المراكز السكانية كافية، لتكون بمثابة إمدادات في حالة الطوارئ، واستجابة قصيرة الأجل بالغة الأهمية لتلبية احتياجات الأمن الغذائي. وإذا كان الاضطراب سيؤثر على دولة واحدة فقط، وبقيت طرق التجارة المحلية متاحة، فإن إبرام اتفاقيات بين دول مجلس التعاون الخليجي لتوفير الغذاء أو إمدادات المياه في حالات الطوارئ يمكن أن يقلل من كمية المخزونات التي يجب على أي دولة الحفاظ عليها، وتكون هذه الاتفاقيات الإقليمية أقل فائدة في حالة حدوث كارثة تؤثر على عدد من البلدان، أو ينتج عنها غلق طرق التجارة المحلية، أو تنجم عن صراع إقليمي. وتعد البدائل قصيرة الأجل غير المخزونات المادية؛ مثل النقل الجوي للغذاء، مكلفة وغير مستدامة.

وبمجرد تلبية الاحتياجات الغذائية والمائية العاجلة، من المحتمل أن تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من الاستعاضة عن الطرق والشركاء

الآخرين في التجارة البحرية والبرية، باستثناء الحالة غير المحتملة التي تتوقف فيها جميع طرق التجارة في وقت واحد، ولا شك في أن إنشاء طرق تجارية بديلة يستغرق بعض الوقت، وبخاصة في ظل الحاجة إلى بنية تحتية إضافية.

والمجموعة الثانية من الإستراتيجيات التي قد تجدها هذه البلدان مفيدة تتضمن التطوير الاستباقي لمجموعة متنوعة من طرق التداول، والعلاقات التجارية، والعقود طويلة الأجل مع الموردين؛ ومن ثم إذا تعطل مسار واحد أو فشل أحد الموردين في التوصيل، فقد يكون من الممكن التحول بسرعة أكبر إلى الاستيراد من شريك تجاري آخر أو مورد آخر، أو استيراد المواد الغذائية عبر طريق بري أو بحري آخر.

ويعدّ إنشاء محفظة استثمار متنوعة أمراً مهماً إذا استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في شراء أو تأجير الأراضي في البلدان الأخرى لإنتاج الغذاء. ونظراً لنقص التغذية المستمر للكثيرين في إفريقيا، فقد يتدهور التصور العام ويعاد النظر في السماح للأجانب بتملك الأراضي في القارة، خاصة مع زيادة واردات الأغذية الإفريقية نفسها؛ ومن ثم تسعى دول المجلس التي ترغب في إنتاج الغذاء في الخارج لأسواقها المحلية إلى التفكير في الاستثمار في مجموعة واسعة من البلدان المتنوعة جغرافياً.

المجموعة الثالثة من الإستراتيجيات هي زيادة إمكانات الإنتاج المحلي، وهذه المجموعة ستصبح بالغة الأهمية إذا تعطلت طرق التجارة المتعددة في وقت واحد.

وبالنظر إلى انخفاض القدرة على التكيف مع المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، فمن المرجح أن تكون هذه الإستراتيجيات ناجحة إذا ركزت على تحسين إدارة المياه وتطوير التكنولوجيا، ويمكن أن يشمل الاستثمار

في التكنولوجيا القدرة على زيادة عمليات تحلية المياه وتوليد المياه من الغلاف الجوي. ولكن بما أن هذه التقنيات مكلفة وتحتاج إلى طاقة عالية، فإن تحسين إدارة المياه من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وتحسين إدارة المياه الجوفية، وزيادة أسعار المياه، سيكون مفيداً أيضاً، وكذلك الاستثمارات في التقنيات المتقدمة لإنتاج الغذاء مثل هندسة وزراعة البذور عالية الإنتاج التي تتحمل ملوحة التربة، ومن المهم ملاحظة أنه إذا استمرت دول مجلس التعاون الخليجي في تشجيع الزراعة المحلية، والاعتماد على الأسمدة المستوردة وغيرها من المدخلات للزراعة المحلية، فقد تتعرض هذه المدخلات إلى اضطرابات مماثلة لواردات الأغذية نفسها؛ ومن ثم، فإن الحفاظ على مخزون مادي كبير، وتطوير مجموعة واسعة من طرق التجارة، يظل أمراً محورياً في نهج الأمن الغذائي، ولا شك في أن مخاطر عالية ستترتب على تعطل الإمدادات.

٣-٢- انخفاض مخاطر انقطاع الإمدادات الغذائية:

في ظل انخفاض خطر انقطاع الإمدادات الغذائية، من المرجح أن ترى دول مجلس التعاون الخليجي أنه من غير المفيد التركيز على زيادة الإنتاج الغذائي المحلي، وعلى الرغم من أنها ستستمر في زيادة قدرتها على تحلية المياه، فإن هذه الزيادة ستوجه - في المقام الأول - إلى الاستخدام السكني والصناعي وليس الاستخدام الزراعي، وقد تظل دول مجلس التعاون الخليجي - ولا سيما تلك التي تعتمد على طريق الخليج فقط - تواجه بعض مخاطر انقطاع الإمدادات؛ ومن ثمّ ستحتاج إلى الاحتفاظ ببعض المخزونات المادية لتوفير الاحتياجات قصيرة الأجل. ومع ذلك، من المرجح أن تكون

تلك المخزونات المادية أصغر مما كانت عليه في السيناريو السابق. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون التركيز على الاستثمار في أراضي الدول الأخرى وإبرام العقود مع موردين محددين، ويمكن لدول المجلس شراء المواد الغذائية من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركاء التجاريين؛ بحسب الحاجة.

ومن المرجح أن تركز إستراتيجيات الأمن الغذائي الواعدة على التخفيف من مخاطر الأسعار المرتبطة بالواردات، وإذا افترضنا أن دول مجلس التعاون الخليجي ستستمر في تصدير النفط والغاز، فمن المحتمل أنها ستكون قادرة على تحمل نفقات واردات المواد الغذائية حتى مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وإن كان الارتفاع المستمر لأسعار الغذاء سيقلل قدرة بعض السكان على تحصيل الغذاء ويؤدي إلى إرهاق الميزانيات الحكومية؛ ومن ثم تجد دول مجلس التعاون الخليجي أنه من الأهمية بمكان التحوط ضد مخاطر ارتفاع الأسعار باستخدام أدوات مالية.

الخـاتمـة

اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة خطوات لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي، من خلال اعتماد أصناف المحاصيل المقاومة للملوحة والجفاف، وإعداد التربة المصممة لاستصلاح الأراضي الصحراوية، وتحسين إدارة الأراضي والمياه، وغيرها من الخطوات الأخرى، إلا أن الظروف الزراعية البيئية الطبيعية تستمر في إحباط هذه الجهود أو تقلل من إمكاناتها على نطاق واسع، وقد ظهر ذلك – على وجه الخصوص – في ما سجلته دول المجلس من انخفاض ملحوظ في درجات توافر موارد المياه العذبة المتجددة، والقدرة على التكيف مع المياه ـ على مؤشر الغذاء والطاقة والمياه.

وعلى الرغم من الظروف غير المواتية للإنتاج الزراعي المحلي، فإن دول المجلس تبدو آمنة – بشكل عام – من الناحية الغذائية؛ فقد مكنها وضعها المالي القوي الذي اكتسبته من صادرات النفط والغاز من الحفاظ على مستويات عالية من توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه من خلال الواردات؛ ومن ثم زادت قدرتها على التحمل. ومع ذلك، يخضع وضع الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي لعدد من الاضطرابات المحتملة، تتمثل في أن جزءاً كبيراً من الحبوب التي تستوردها هذه الدول يمر –على الأقل – عبر أحد المعابر البحرية الستة؛ ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، مر أكثر من نصف واردات عمان من القمح عبر قناة السويس ومضيق باب المندب، وفي العام نفسه مر مايقرب من ٩٠٪ من واردات الإمارات من القمح عبر مضيق هرمز.

وبعبارة أخرى، فإن هذه البلدان تبقى عرضة لمخاطر عدم توافر المواد الغذائية – أي عدم القدرة على الحصول على الغذاء حتى إذا كان لدى الدولة أموال كافية لشرائه – في حال تعطل طرق التجارة بسبب الكوارث الطبيعية أو عدم الاستقرار السياسي أو لأسباب أخرى.

ويشير تحليلنا إلى أن الاستثمار المستمر في البنية التحتية لتخزين الغذاء والمياه له ما يبرره لتوفير الإمدادات الغذائية في حالات الطوارئ وحدوث اضطرابات. وعلاوة على ذلك، فإن (إعادة) الالتزام بزيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي ووضع سياسة للأمن الغذائي داخل دول مجلس التعاون الخليجي (أو الاتفاقيات الثنائية) لتوفير إمدادات غذائية أو مائية طارئة – يمكن أن يقلل من المخاطر المحتملة لانقطاع الإمدادات الغذائية، وكمية المخزونات التي يتعين على أي دولة الاحتفاظ بها في حالة حدوث كارثة لن تؤثر على المنطقة بأكملها أو تتسبب في تعطيل التجارة داخل دول المجلس.

ونظراً لاحتمال استمرار اعتماد هذه الدول على الواردات، فإن إنشاء طرق تجارية بديلة وشركاء تجاريين جدد سيكون أيضاً جزءاً مهماً من إستراتيجية أمنها الغذائي.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية